النائب الضمور طالب الحكومة بوضع يدها على اموال جبهة العمل الاسلامي

آلاف الأردنيين يشاركون في مسيرة تضامنية مع أهالي قتلى تفجيرات عمان

عمان «القدس العربي»

من بسام البدارين:

انطلقت مسيرة شعبية حاشدة امس من امام مجلس النواب الاردني حتى وصلت الى فندق الراديسون ساس استنكرت خلالها الفعاليات الشعبية والسياسية وشيوخ العشائر زيارة نواب جبهة العمل الاسلامي الى بيت عزاء الزرقاوي حيث اعلنوا فيه تضامنهم مع ذوي شهداء فنادق عمان.

وألقى النائب نايف الفايز رئيس مجلس النواب بالانابة كلمة امام الجماهير المحتشدة اكد فيها اننا جميعا نقف ضد الارهاب وموقفنا هذا ينبع من الدين، مشيرا ان اخوتنا الاعزاء الذين سقطوا في التفجيرات هم شهداء.

وقال ان تصرف النواب الاربعة يعد خروجا عن الدولة الاردنية الواحدة واستهتارا بدم الابرياء.

من جهته القى النائب الدكتور جمال الضمور كلمة دعا فيها الحكومة لاتخاذ اجراءات رادعة بحق هؤلاء النواب وطالب الحكومة بوضع يدها على اموال جبهة العمل الاسلامي، مؤكدا ان الجبهة قد خرجت عن اهدافها.

في حين طالب عدد من ممثلي العشائر التي قدمت من محافظات المملكة بحل مجلس النواب ومؤكدين ان النواب الاربعة لا يمثلون الشعب الاردني بل يمثلون انفسهم.

اما السيد محمود العقرباوي والذي فقد بالتفجيرات زوجته وثلاث من بناته وعدد من افراد اسرته فقد طالب القضاء بانزال اقصى العقوبة على النواب الاربعة مستنكرا ما جاء على لسان البعض بان من فقدهم لا يعدوا شهداء. (يو بي أي) وكان الزرقاوي تبنى التفجيرات الإنتحارية التي شهدتها فنادق عمان العام الماضي وأسفرت عن مقتل ستين شخصاً وجرح العشرات.

وتجمع المشاركون في المسيرة، الذين قدموا من مختلف مناطق الأردن، أمام مبنى البرلمان وهم يحملون يافطات تندد بالنواب الأربعة وبالإرهاب.

ومن اليافطات التي رفعها المشاركون في المسيرة «لا للإرهاب ولا لمن يؤازر الإرهاب» و «تباً لاولئك الذين يفتون بدون علم»، في إشارة للنائب الإسلامي محمد ابو فارس الذي أصدر فتوى بإعتبار الزرقاوي شهيداً ورفض إعتبار قتلى تفجيرات عمان شهداء.

ومن اليافطات أيضاً «الأردن قوي امام كل محاولات القتلة» و «لا عزاء فيمن يقتلون الأبرياء». كما رفع المشاركون في المسيرة صور ضحايا تفجيرات فادق عمان.

وقال فاروق الصائغ وهو عم لانا الصائغ التي قتلت خلال التفجير الإنتحاري في فندق راديسون ساس «لم أت لأستنكر وإنما جئت لاقول اني عرفت البيئة التي تربى بها المجرم ابو مصعب الزرقاوي» في إشارة منه إلى الحركة الإسلامية الأردنية التي بررت تقديم العزاء بالزرقاوي وقالت انه كان يمارس مقاومة مشروعة في العراق.

وتوجهت المسيرة نحو فندق رادسون ساس وهو أحد الفنادق الثلاثة التي تعرضت للتفجيرات الإنتحارية حيث فجر إنتحاري عراقي نفسه بحفل زفاف كان يقام في الفندق، فيما فشلت زوجته العراقية ساجدة الريشاوي في تفجير نفسها.

وتحاكم الريشاوي حالياً أمام محكمة أمن الدولة. وأدى قيام أربعة من نواب الحركة الإسلامية بتقديم العزاء في الزرقاوي إلى إثارة موجة هجوم عنيفة وغير مسبوقة على الحركة الإسلامية.

وإعتقلت السلطات الأردنية الأحد الماضي النواب الأربعة الذين يقبعون الآن في سجن الجفر الصحراوي بانتظار بدء محاكمتهم أمام محكمة أمن الدولة بتهمتي إثارة النعرات المذهبية وتعكير صفو الوحدة الوطنية. ودافعت الحركة الإسلامية عن زيارة العزاء وقالت انها واجب ديني واجتماعي وأكدت أن موضوع الزيارة جرى تضخيمه من بعض الجهات في الدولة في إطار مسلسل إستهداف الحركة الإسلامية.

السلطات الأردنية تمنع نائباً إسلامياً من الخطابة في المساجد

■ عمان ـ يو بي أي: قال نائب إسلامي أردني إن السلطات المختصة منعته من الخطابة في المساجد.

وأشار النائب نضال العبادي في تصريح له نشر امس الخميس إلى أنه تلقى إتصالاً هاتفياً من مدير أوقاف عمان سمير القضاة أبلغه فيه بقرار منعه من الخطابة في المساجد من دون ذكر الأسباب الموجبة له، لكنه أوضح له أنه ينفذ تعليمات وزير الأوقاف عبد الفتاح صلاح.

وقال العبادي أنه وعندما طلب كتاباً رسمياً بالقرار وعده القضاة بذلك، غير انه تراجع عن وعده خلال اتصال هاتفي آخر، مبررا ذلك بكون النائب غير مكلف بالخطابة رسمياً، ما استهجنه العبادي، الذي أكد أنه مكلف من وزارة الأوقاف بكتاب رسمي حسب الأصول منذ 10 سنوات واسمه يدرج ضمن خطباء المساجد في الصحف بناء على كتاب من الوزارة.

ولم يتسن الحصول على تعليق من وزير الأوقاف على قرار منع النائب من الخطابة.

يذكر أن العبادي كان قد منع من الخطابة قبل أكثر من عام بأوامر من وزير الداخلية حينها سمير الحباشنة، ثم سمح له بها بعد تدخل رئيس الوزراء وقتها فيصل الفايز.

وشمل منع الخطابة في المساجد، في حينها، ممثلو الحركة الإسلامية، واعتقلت عدد منهم بينهم قيادات بارزة، ورفضت الإفراج عنهم إلا بعدما تعهدوا بعدم الخطابة في المساجد من دون الحصول على إذن مسبق من وزيري الداخلية والأوقاف.

واعتبر الأمين العام لحزب جبهة العمل الإسلامي زكي بني إرشيد في تصريح له منع النائب العبادي من الخطابة بأنه تأكيد جديد على استهداف الحركة الإسلامية.

وقال «منع النائب نضال العبادي من الخطابة يعزز لدينا القناعة بوجود مخطط يستهدف الحركة الإسلامية»، معتبراً قرار وزير الأوقاف كأحد الشواهد التي تضاف إلى مسلسل التضييق على الحركة».

ويأتي قرار منع النائب الإسلامي عن الخطابة في المساجد في الوقت الذي تشهد فيه العلاقة بين الحكومة الأردنية والحركة الإسلامية توتراً غير مسبوق، على خلفية قيام أربعة من نواب الحركة الإسلامية بزيارة بيت عزاء زعيم تنظيم القاعدة في العراق أبو مصعب الزرقاوي، الذي قتل في العراق الأسبوع الماضي.

وتعتقل السلطات الأردنية حالياً النواب الأربعة بانتظار بدء محاكمتهم بعدما وجهت اليهم تهمتي إثارة النعرات المذهبية وتعكير صفو الوحدة الوطنية في الوقت الذي تصاعدت فيه اتهامات الإسلاميين للحكومة الأردنية بإستهداف الحركة الإسلامية.

يبحثون عن شريط التسجيل في محطة «العربية» ويعتبرون «الزيارة» إنسانية ولا تنطوي على مخالفة للقانون

الأردن: الإسلاميون جهزوا مناورات «قانونية وسياسية» للدفاع عن نوابهم المسجونين ورؤساء البلديات يستنكرون زيارة العزاء وتنديد بفتاوى أبو فارس

عمان ـ «القدس العربي»:

دعت جبهة العمل الإسلامي الأردنية أمس الخميس لعقد ملتقى وطني في مقرها غدا السبت للبحث بوضع الحريات العامة في الوطن وإعتقال أربعة من نواب الجبهة في سجن الجفر الصحراوي.

وتؤشر هذه الخطوة على ان الجبهة بصدد التصعيد سياسيا وإعلاميا بعد إعتقال نوابها بدعوى زيارتهم لمقر بيت العزاء الخاص بأبو مصعب الزرقاوي الأسبوع الماضي حيث تعقد الملتقيات بالعادة للنقاش في القضايا الكبيرة.

كما تنطوي الدعوة لعقد ملتقى على إعلان الإسلاميين حاجتهم للتضامن معهم في مواجهة الحملة الحكومية من قبل بقية القوى الحزبية والنقابية والمستقلين وعلى قاعدة «سداد الدين» فقد سبق للجبهة ان شاركت في ملتقيات وطنية نظمها الآخرون.

وفي الأثناء لا زال النواب الأربعة قيد الاعتقال في سجن الجفر حيث تقدم محامي احدهم بطلب اخلاء سبيل موكله لكن لم يبت فيها لانها قدمت متأخرة امس الأول.

وعلم ان مدعي عام محكمة امن الدولة يواصل التحقيق مع النواب الاربعة الذين اسندت اليهم تهمة اثارة النعرات الطائفية والعنصرية والحض على النزاع بين عناصر الامة التي استند عليها بدلالة المادة 150 من قانون العقوبات العام والتي تتعلق بباب الاخلال بالوحدة الوطنية.

وعلم ان محامي جبهة العمل الاسلامي حكمت الرواشدة هو الذي توكل عن الثلاثة وهم محمد ابو فارس وابراهيم المشوخي وجعفر الحوراني، اما بالنسبة لمحامي النائب علي ابو السكر فهو المحامي محمد ابو جبارة استاذه حيث ان ابو السكر يتدرب لديه كمحام متدرب.

وفيما يعمل الإدعاء حاليا على جمع البينات التي تثبت واقعة مخالفة القانون ظهرت ملامح التكتيك الدفاعي الذي تتبعه لجنة قانونية شكلت للدفاع عن النواب الأربعة من نخبة من المحامين والقانونيين العاملين بالعادة مع التيار الإسلامي.

ومناورة الدفاع عن ابو فارس ورفاقه في المحكمة كشف مسبقا النقاب عنها محامي الرجل والجبهة حكمت الرواشدة، فحسب رواية الدفاع للاحداث سقط ابو فارس ضحية لعملية احتيال تلفزيونية نفذها مكتب فضائية العربية في عمان فقد سجلت مع الرجل حسب الرواشدة عشرين دقيقة قال فيها كلاما كثيرا لكن تم اجتزاء عباراته وانتقاؤها بحيث تخدم حيلة مسبقة تورط بها العجوز الاخواني السبعيني الذي يمشي الان بتثاقل ويعاني من عدة امراض.

ووفقا لما رشح من لجنة الجبهة القانونية لم يخلع ابو فارس لقب الشهادة عن شهداء الفنادق ولم يعتبر الزرقاوي شهيدا ومجاهدا بالمطلق لكن ما فعله مكتب العربية هو بث عبارات انتقائية للرجل وبشكل غير مترابط يوحي بانه يخلع صفة الشهادة عن ضحايا الفنادق، وما حصل ان ابو فارس حسب الرواشدة ربط بين الزرقاوي كشهيد ومجاهد عندما قاتل الامريكيين وبينه كمسلم سيخضع للحساب امام الله بسبب الدماء البريئة التي اراقها.

وهذا التكتيك الدفاعي في تفسير ما حصل مع ابو فارس قد تأخذ به المحكمة وقد لا تأخذ لكن يمكن ان يحسب عبر العودة للشريط الكامل ومدته عشرين دقيقة والذي سجلته محطة العربية، لكن الحق الحصري في التعامل مع المسألة للمحكمة ولها فقط. اما زيارة الاربعة لمقر العزاء فيؤكد المحامون انها محصورة في الجانب الانساني ولا تنطوي على اي مضمون سياسي مقصود.

ويرى محامو الجبهة بان القانون يحاسب على الفعل وليس على النوايا وعلى هذه الأساس يعتقدون بان إدانة النواب الأربعة بالتحريض بناء على الزيارة مسألة لا يمكن إثباتها، فزيارة مقر العزاء لم ينتج عنها أي واقع او حدث ينطوي على مخالفة القانون ولم تتسبب بأي مشكلة من أي نوع.

وبجميع الأحوال سيخوض الإسلاميون الآن مناوراتهم قانونيا وسياسيا دفاعا عن نوابهم الأربعة وحتى لا توسم نخبتهم بالتحريض على الإرهاب والعنف وهي خيارات إضطرارية لا تخرج عن نطاق أسلوب الأخوان المسلمين في مواجهة أزمات الإعتقال التي تطال رموزهم فيما ستتاح في محكمة أمن الدولة فرصة الدفاع والمحاججة القانونية.

وفي إتجاه مقابل تواصلت حملة التنديد الجماهيرية في الإعلام وغير الإعلام بزيارة النواب الأربعة وتصريحات الشيخ أبو فارس، فقد دان رؤساء واعضاء مجالس بلديات المملكة خلال اجتماع حاشد لهم أمس الزيارة التي قام بها اربعة من نواب جبهة العمل الاسلامي لبيت العزاء بالزرقاوي ووصف احدهم الزرقاوي بالشهيد.

واشار بيان صادر عن رؤساء البلديات الى ان الواجب يحتم على حزب جبهة العمل الاسلامي واعضائه في البرلمان الاردني ان يتماشوا مع نبض الشارع الاردني وموقف الدولة الاردنية الرافض للارهاب بكافة اشكاله وصوره. واوضح البيان ان هذا السلوك يتنافى مع اقل حقوق المواطنة الاردنية المتمثلة باحترام مشاعر الشعب الاردني في بواديه وارياقه ومخيماته.

وطالب البيان مجلس النواب التصدي لمعالجة الموقف من النواب الاربعة بجميع الوسائل القانونية المتاحة ومنعهم من العبث بحرمات الاردن وامنه واستقراره.

كما طالب البيان الحكومة الاردنية بان تكون اكثر حزما مع هذه الفئة وكل الفئات التكفيرية التي تسير على نهج الزرقاوي.

ارسال مشروع السلطة القضائية لمجلسي الشورى والشعب وعدم عرضه على نادي القضاة.. والصحافيون يهددون باجراءات ردا على محاكمة ثلاثة منهم

مهاجمة مبارك لسماحه لاولمرت بوضع يده على كتفه.. واتهام النظام بهتك اعراض النساء والرجال بالشوارع.. ووقف بيع مصانع القطاع العام

القاهرة «القدس العربي»

ـ من حسنين كروم:

كانت الاخبار والموضوعات الرئيسية في الصحف المصرية الصادرة امس الخميس عن موافقة مجلس الوزراء على مشروع قانون تعديل السلطة القضائية وارساله الى مجلسي الشورى والشعب لاقراره، دون عرضه على نادي القضاة كما وعدت الحكومة، وهو ما اثار غضبهم وان كان المتحدث الرسمي باسم المجلس مجدي راضي قال ان الحكومة اخذت في الاعتبار ملاحظات النادي، وواصلت الصحف الاهتمام بمباريات كرة القدم في كأس العالم، وامتحانات الثانوية العامة، وانتهاء محافظة القاهرة من تصميم دورات مياه حديثة ونظيفة تدار الكترونيا وقرار وزير الداخلية اللواء حبيب العادلي تعيين 68 عمدة في القرى، ومناقشات مجلسي الشعب والشورى.

وإلى شيء مما لدينا لأنني متضايق اليوم لأسباب لا داعي لذكرها.

الرئيس مبارك

ونبدأ برئيسنا والارتفاع الحاد والمفاجيء في ضغط دمي، وأنا المريض المسكين المصاب به، وأجريت لي عملية جراحية في القلب ببريطانيا على نفقة الدولة فكيف لا يحدث لي ذلك، وأنا اقرأ هجوما عليه في «الدستور» من كاتبها الساخر بلال فضل والذي اصبح اعدى اعدائي، وكيف لا يكون كذلك وهو يقول ـ وبئس ما يقول ويدعي:

«على عكس كثيرين لم تزعجني أبدا هذه الصور التي يظهر فيها الرئيس مبارك مع رئيس الوزراء الاسرائيلي إيهود أولمرت كأنهما صديقان قديمان بينهما من الود الدافيء ما يكفي لإذابة جبال جليد القطب الشمالي، ولست أدري بأي حق ينتقد المغرضون صورة كهذه دون أن يدركوا أن من حق الرئيس ان يضع يده على كتف من يشاء، كما ان من حقه ان يسمح لمن شاء من ضيوفه بوضع يده على كتفه، فإذا كان المرؤوس حرا في كتفه يتصرف فيها كما شاء فما بالكم بكتف الرئيس وهي بسبعين مليون كتف مما تعدون، يقول هؤلاء المغرضون ان السلام الذي بيننا وبين اسرائيل سلام بارد لا يستوجب كل هذا الدفء وكل تلك الحفاوة في الاستقبال خاصة ان اسرائيل كانت قبلها بيوم قد قتلت مع سبق الاصرار اثنين من ابنائنا على حدودها وردي عليهم أنهم ليسوا أهلا لكي يقرروا للرئيس ما ينبغي ان يفعله، وأن مقتل اثنين من ابناء شعبه ليس كافيا لكي يجعله يعرقل مسيرة السلام التي ينبغي ان تسير كتفا بكتف مع مسيرة الاصلاح السياسي التي تسير في شارع عبدالخالق ثروت بقى لها كذا خميس، خاصة ونحن نعلم ان الرئيس مبارك لا يحب العنتريات والطنطنات والشعارات وأن حكمة حكم متدين جدا بدليل انه كلما قتلت اسرائيل بعض جنودنا على الحدود فإننا لا نطلب من اسرائيل سوى «التفسير» وفي ذلك قمة التدين الذي يملى على المؤمن ارضا بقضاء الله وأن الحي أبقى من الميت ويا بخت من مات مغدور وما ماتش غادر، لقد تفاءلت كثيرا عندما شاهدت هذا «التكاتف» الذي يبدو جليا في الصورة، فقد رأيت فيه مؤشرا لسياسة جديدة اعتقد ان الرئيس مبارك سينتهجها في الفترة القادمة التي ستكون فترة حالة هادئة بالمودة والمحبة وخالية من أي تصعيدات أو أزمات لذلك أتوقع قريبا ان نرى صورة مشابهة للرئيس مع رئيس واعضاء مجلس ادارة نادي القضاة يضع فيها الرئيس يدا على كتف المستشار زكريا عبدالعزيز وأخرى على كتف المستشار هشام البسطويسي بينما يظهر في الصورة المستشارون الخضيري وأحمد مكي ومحمود مكي وناجي دربالة وغيرهم من فرسان نادي القضاة وهم ينتظرون دورهم في التصوير بجوار الرئيس ليضع يديه على اكتافهم بمودة خالصة وحب حقيقي. أتوقع ايضا ان أرى صورة للرئيس مبارك مع قيادات حركة كفاية، وفور خروج قيادات حركة كفاية من الصالون الرئاسي سيتدخل فورا قيادات حزبي الوسط والكرامة الذين لاقوا كل تعنت وهم يحاولون اصدار ترخيص رسمي لحزبيهما اللذين سيمثلان دفعة جبارة للعمل الحزبي في مصر بعد ان كاد يلفظ أنفاسه الاخيرة، سيقف أبو العلا ماضي وعصام سلطان عن يمين الرئيس ـ باعتبارهما ممثلين لليمين ـ وحمدين صباحي وأمين اسكندر عن شماله ـ باعتبارهما ممثلين لليسار ـ وستستطع الضحكات صافية وشاهدة على دخول مصر مرحلة جديدة في العمل السياسي، بالطبع سيأتي بعدها دور نقابة الصحافيين، بعدها دعوني أبشركم ستتوالى لقاءات التكاتف بين الرئيس مبارك وقيادات نقابات الاطباء والمهندسين والمحامين والمعلمين والصيادلة وغيرها من النقابات والهيئات والاحزاب التي عاشت اجواء من الحرب الاهلية مع اجهزة الدول طيلة السنوات الماضية، بل ولربما حدثت المعجزة فشاهدنا لقاء للرئيس مبارك مع قيادات حركة الاخوان المسلمين بمن فيهم الذين تم إخراجهم من السجون يتم فيه السماح لهم بإنشاء حزب سياسي شريط ان يحلوا وجود جماعتهم غير القانوني وليعملوا في النور ويحلوا مشكلة الصراع القائم بينهم وبين اجهزة الدولة، ياهو هل يمكن لنا ان نتخيل يد الرئيس على كتفي الدكتور عصام العريان والدكتور عبدالمنعم ابو الفتوح فتهدأ حالة الغليان التي تسود الشارع السياسي ويتم الاستماع لمطالب النخب السياسية والمهنية التي لم تكن يوما ما متعته مثل المطالب الاسرائيلية، خاصة ان هذه النخب لم تضرب المجتمع بالطيران ولم تقصف جنود مصر بدانات المدافع ولم تنسف مساعي السلام في المنطقة، لقد مدت هذه النخب يدها لأجهزة الدولة طالبة الحوار المرة تلو المرة ولم يسمع لها أحد، بل على العكس تم سحل رموزها في الشوارع والزج بهم في السجون بل ووصل الامر الى هتك اعراض الناشطين والناشطات جهارا نهارا، وهو أمر لو كان قد حدث لإيهود أولمرت ولو بالصدفة لاندلعت حرب مدمرة في المنطقة بل وفي العالم بأسره، انني لا أتخيل أبداً أن يكون يود أولمرت أقرب الى رئيسنا منا فيحظى بكل هذا القدر من التكاتف الرسمي برغم فعلاته الشنعاء بأهلنا في فلسطين».

ماهذا الكلام الذي اثبت به بلال انه لم يعد خفيف ظل ومثله عبدالرحمن الغمراوي عضو الهيئة العليا لحزب الغد الذي فقد بدوره خفة ظله طالما يغضبني بمهاجمة رئيسنا في مثل قوله بعموده ـ خمسة فضفضة ـ

«أطلقت هيومان رايتس على شبكة الانترنت نداء الى الرئيس حسني مبارك أن يجري تحقيقا في الاعتداءات التي تمت على نشطاء سياسيين وصلت الى الاعتداء الجنسي!!

وقد تعدت مخالفات رجال الامن والسلطات انها رفضت السماح لمقتل محمد الشرقاوي بالعلاج الطبي إلا بعد أربعة أيام!!!

تصوروا ياسادة ان منظمة أجنبية تستغيث برئيس مصر لينقذ شباب مصر!!! هي إيه الحكاية بالضبط؟! واحنا فين؟! وهي بلد مين ياريس؟!! هو احنا ضيوف فيها «لا مؤاخذة»!!! اتكلم بقى ياريس وافرج عن اولادك من الشباب المصريين اللي بيتعاملوا معاملة العبيد!!».

وعودة من جديد لـ«الدستور» مع الدكتور سعد الدين ابراهيم الذي اوقع نفسه في مشكلة معي دفعتني لأن أجهز لشن هجوم ضده وطبعا لأنه قال عن رئيسنا ـ وياخيبة ما قال ـ

«أما شراسة النظام آل مبارك فقد تجلت في حشد آلاف من قوات الأمن العسكري في قلب القاهرة خاصة حول المربعات التي تقع فيها دار القضاء العالي، ونادي القضاة، ونقابتا الصحافيين والمحامين وقد قامت هذه القوات الكثيفة إما بمنح الناس من الوصول الى مناطق انطلاق المظاهرات، أو تفريقهم بالقوة، أو القبض على من يصر على ممارسة حق الدستوري والتعبير عن الرأي، وكان اكثر قبحا في هذا الصدد هو استخدام مجموعات من البلطجية وأصحاب السوابق والذين ارتدوا ملابس مدنية وقاموا بالاشتباك مع المتظاهرين لاعطاء ذريعة لقوات الأمن للقبض على الجميع.

اما مظاهر الانحلال الأخلاقي التي من أول واجبات الدولة ان تناهضها، فقد مارسته هي في أبشع صورة، فلم تكتف بممارساتها السابقة في مهاجمة المتظاهرات وهتك عرضهن، وهي الممارسة التي بدأت يوم الاستفتاء المشؤوم «25 مايو» واستمرت خلال شهري ابريل ومايو ولكنها مارست هتك العرض هذا مع القيادات الرجالية من القوى السياسية التي شاركت في المظاهرات، وقد قرأنا جميعا، وصدمنا جميعا، حينما نقل إلينا الزميل محمد الشرقاوي تفاصيل ما حدث له ولزملائه من ضرب وتعذيب وتنكيل في قسم شرطة قصر النيل.

ولكن ما صدم اكثر وأكثر هو ما أسربه محمد الشرقاوي للعالم كله من تفصيلات نزع ملابسه واغتصابه بواسطة رجال من الأمن بقسم شرطة قصر النيل، وهذه فضيحة لن يستطيع نظام آل مبارك ولا كل ماكينة إعلامه الجبارة ان يمحوها ولعل الحيوانات البشرية المفترسة التي قامت بهذا الفعل الآثم لا يتذكرون قصة «العسكري الأسود».

ولعل الانظمة السياسية الحاكمة حينما تقارب لحظات انهيارها فانها تنتهي الى كل الوسائل المشروعة وغير المشروعة للبقاء في السلطة والاستماتة من اجل الثروة وهو ما نراه في ألف صورة من ممارسات نظام آل مبارك في السنتين الاخيرتين، ولكننا لم نكن نتصور أو نتخيل ان يصل بهم الانحطاط ولانحلال الى هذا الدرك السحيق، صحيح ان اغتصاب السلطة كان مقدمة لاغتصاب الثروة، وكنا نظن أن آل مبارك ومن لف لفهم سيكتفون بما اغتصبوه من سلطات وثروات ولكن شهية وعادة ممارسة الاغتصاب لا تقف عند حدود، وبالتالي قد وصلت بهم الدناءة الى هتك اعراض الرجال هذا العام».

لا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم، ما هذه الأكاذيب والهرطقات التي يتجاهل اصحابها بعضا من انجازات رئيسنا والتي اشار اليها امس زميلنا بالاخبار صالح العلاقمي وهو يشدو بها قائلا:

«القرارات التي اتخذها الرئيس مبارك اثناء لقائه بأعضاء المجموعة البرلمانية لمجلسي الشعب والشورى في 5 محافظات من بينها شمال وجنوب سيناء تعكس بعد النظر لسياسة الرئيس.

لقد جاء قرار الرئيس بتملك ابناء سيناء ليرسي الأمن والاستقرار على أرض سيناء، كما ان قرار الرئيس بشأن اتاحة الفرصة للتشغيل في قطاع الكهرباء والبترول لابناء سيناء انما يفتح باب الامل لدى شباب سيناء في ايجاد فرص عمل حقيقية وليحل جزءا كبيرا من البطالة التي تعاني منها سيناء، ثم ان قرار وصول مياه النيل الى اقصى حدود مصر الشرقية مع نهاية عام 2007 يؤكد جهد الدولة من احداث التنمية، ويأتي قرار الرئيس لتنفيذ مستهدفات المشروع القومي تنمية سيناء وتوطين 2,4 مليون مواطن عام 2017 على أرض سيناء كمحافظة جاذبة للسكان ويمثل ايضا قرار الرئيس بتوصيل الكهرباء للعشوائيات انتعاشة حقيقية لهذه المناطق لرفع كفاءتها وتطويرها ووسط سيناء، يمثل هذا القرار دفعة قوية نحو التنمية واقامة مشروعات تنموية جديدة لأبناء الوسط وتحولا في حياتهم اليومية بعد ان كانت مسرحا للحروب وتعاني من نقص شديد في الخدمات علاوة على تخصيص نسبة من أراضي ترعة السلام لابناء سيناء، وأخيرا وعد الرئيس بحل مشكلة قيد البحث واعاد الثقة لابناء سيناء في امكانية استخراج بطاقات اثبات شخصية كباقي بناء مصر من اشقائهم، وإتاحة الفرصة للسفر الى الخارج باستخراج جوازات السفر».

لا، ليس ذلك فحسب، لأن زميلنا وصديقنا محمد أبو الحديد رئيس مجلس إدارة مؤسسة دار التحرير اعطى لنا المزيد عن رئيسنا مما غاب عمدا عن أولئك المهاجمين له بغير حق أو سند، فقال في «جمهورية» امس تعليقا على مطالبة عضو مجلس الشعب صديقنا سعد عبود الرئيس مبارك باعلان ذمته المالية بعد قراءته خبراً عن تبرعه بعشرين مليون جنيه لشراء أربعة اجهزة أشعة مقطعية لأربعة مستشفيات عامة، واتضح انه أمر وزارة الدفاع بتوفيرها ـ فقال أبو الحديد ـ وأنعم وأكرم بما قال:

«ولم يكن أحد، سواء كان نائبا في البرلمان أم غير ذلك، يجرؤ قبل عهد حسني مبارك ان يتحدث عن مرتب الرئيس، ولو جرؤ فان مصير أي بيان عاجل حول هذا الموضع سوف يكون ـ في افضل الأحوال ـ الحفظ في أدراج رئاسة البرلمان ـ حسنا فعل الدكتور فتحي سرور رئيس مجلس الشعب حين أتاح للنائب تقديم بيانه العاجل امام البرلمان وأمام الناس، وللحكومة ان ترد وتوضح، فهذا أقصر الطرق لتوصيل الحقيقة الى الناس، ونموذج النائب سعد عبود موجود ومتكرر في كل المواقع، وهم جزء من ثمن الحرية والديمقراطية علينا تحمله واحتماله، حتى تترسخ القواعد وتستقيم الممارسة.

وعودة اللجنة الوزارية للخصخصة، وتعليق صفقة بيع مصانع «ياسين» الشهيرة للزجاج، فالشركات ـ كما قال د، محمود محيي الدين وزير الاستثمار امس الاول ـ هي شركات الدولة ولا يوجد «كرباج» وراءنا للاسراع في عملية بيعها، لا تجد نية لخصخصة مصانع الألومنيوم ثلاثة قرارات أشم فيها رائحة تدخل شخصي ومباشر من الرئيس مبارك بعد ما تلقاه من تقارير حول مسار عملية الخصخصة وصفقاتها في الفترة الاخيرة وما عانته فئة العمال بالذات من الاثار الجانبية السلبية لها.

ان الرئيس يملك من وضوح الرؤية وعمق الاحساس بالبعد الاجتماعي ومعاناة البسطاء وعدم الخلط بين الاهداف والوسائل ما يجعله دائما الضمان الأول للحفاظ على مصالح الشعب، كل الشعب، وعدم التضحية بها تحت أي ظرف أو لقاء أي ثمن».

ولهذا ولغيره، اصبحنا نحب مصر امنا رغم اننا لا نجد الرغيف وننشد وراء المواطن الصالح مهدي عمارة من قنا أبيات قصيدته التي نشرتها صفحة ـ مع الجماهير ـ بنفس عدد «الجمهورية»:

بحبك يا مصر
بحبك أمل للسنين الطوال
وحبك يابلدي ما ينقص محال
بحبك لأنور وحسني وجمال
لنصرك بنرفع رايات القتال
بحبك يامصر
بحبك موظف وعامل شريف
وتعبان يحبك مالاقى الرغيف
لا يحقد لا يحسد وقلبه نضيف
بيسعى لعيشة ولاده وعفيف».

لا، لا، هذا منافق ظريف فكيف يحب مواطن لا يجد رغيف الخبز نظام الحكم الذي لا يوفره له؟! لقد أفسد هذا المنافق كل ما بنيته، وهو نفس ما فعله المؤرخ المسكين اياه، وعضو مجلس الشورى المزمن بالتعيين، وأحد أكبر دعاة ـ والعياذ بالله ـ التطبيع مع اسرائيل، الدكتور عبدالعظيم رمضان الذي أفسد كل شيء بقوله في نفس العدد:

«إذا كانت هناك في مصر ادعاءات عن تعذيب السجناء فمصدرها نفس المصادر التي كانت تعذب السجناء في عهد عبدالناصر، ولم يثبت ان شهد حكم مبارك حوادث تعذيب سجناء».

معارك وردود

وإلى المعارك والردود وأولها من نصيب زميلنا بجريدة «الموجز» الاسبوعية المستقل طارق شلتوت الذي كان مندهشا وهو يقول:

«لا ندري لماذا لا يتطوع السادة الكبار صفوت الشريف وزكريا عزمي وكمال الشاذلي وأحمد عز وفاروق حسني وينشرون الذمة المالية الخاصة بهم على الملأ بدلا من ان تطاردهم الاتهامات كل فترة كما حدث بين طلعت السادات وأحمد عز مؤخرا ويطالب بإحالتهم الى المدعي العام الاشتراكي ويتهمهم باستغلال النفوذ ومساندة الفاسدين، انهم لو فعلوا ذلك لتحاشوا حرب التشويه التي يقودها ضدهم طلعت السادات في مجلس الشعب وعبر الصحف التي تناصبهم العداء كما انه لو ثبتت براءتهم بعد ان يتقدموا باقرار الذمة المالية الخاص بهم الى جهاز الكسب غير المشروع يكون من حق جهاز الكسب غير المشروع حبس طلعت السادات لمدة لا تقل عن 6 أشهر حيث ان المادة «22» من قانون الكسب غير المشروع تعاقب بالحبس مدة لا تقل عن 6 أشهر وبغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تزيد على خمسمائة أو باحدى هاتين العقوبتين كل من أبلغ كذبا بنية الاساءة اليهم، والحقيقة ان عدم قيام هؤلاء الكبار بتقديم اقرار الذمة المالية يؤكد امرين لا ثالث لهم الامر الاول إما انهم فاسدون وتربحوا من فسادهم ومساندتهم للفساد أو لأنهم لا يعبأون بتخاريف ـ كما يعتقدون ـ طلعت السادات وغيره وهو امر لو صح يكون عذرا أقبح من ذنب لأن السادات احد نواب الشعب وسبق ان طالب اكثر من مرة بفحص ذمتهم المالية، والحقيقة ايضا انه كان يجب على هؤلاء الكبار وكذلك وزير العدل نشر ثرواتهم في الصحف حتى يتصدوا لاتهامات طلعت السادات ولكن لم يحدث ذلك وهو ما دفع الاخير الى تكرار مطالبته بإحالتهم الى المدعي العام الاشتراكي وفحص ذمتهم المالية حيث طلب إحالة صفوت الشريف الى المدعي العام الاشتراكي بتهمة تهريب ممدوح اسماعيل مالك العبارة المنكوبة الى خارج البلاد بسبب تقاعس المجلس 50 يوما عن رفع الحصانة». ومن «الموجز» الى «الاسرة العربية» وصديقنا خفيف الظل شاعر الاخوان وناقدهم الأدبي الدكتور جابر قميحة، الذي فاجأني باعجابه بالحزب الوطني الحاكم صاحب الاغلبية الشعبية الكاسحة ـ بقوله الغريب:

«ابتداء ـ واعتمادا على ما رأيناه، ونراه ـ نستطيع ان نقول: ان الحزب الوطني ـ حزب الاغلبية المزعومة المدعاة ـ بكباره، وبلطجيته وأمنه المركزي هم رواد «الاسلوب الحذائي» في التعامل مع الآخرين، فمن بضعة أشهر رأينا مظاهرة ضئيلة حقيرة لهذا الحزب يرفع فيها بلطجية الاحذية ومن ينسى استخدام «نشامى» الحزب الوطني و«مغاوير» امن الدولة للحذاء «ملبوسا» في ضرب رئيس محكمة الاستئناف بالقاهرة وسحله، وضرب المواطنين والمواطنات، وهتك الاعراض على الأرصفة، وداخل أقسام الشرطة؟ ونقلت وكالات الانباء ـ في العالم كله ـ أنباء هذا العار القذر، الذي شوه به التافهون الحمقى وجه مصر المحروسة «!!!»، والخلاصة ان «الجزمة» مرفوعة وملبوسة ـ هي الآلية المثلى، والسلاح الفعال لنظام الحكم المباركي وحزبه وأمنه في التعامل مع اصحاب الرأي الآخر، وللأسف الأسيف لم نجد صحيفة واحدة من الصحف المسماة بالقومية تبدي اعتراضا، أو نقدا خفيفا لهذا السلوك القذر الساقط، باستثناء فهمي هويدي، وأحمد سلامة، وفاروق جويدة».

لا، لا، هذا كلام لا يليق بجابر ان يطلقه على حزب الاغلبية الشعبية الكاسحة وبلطجيته المسالمين.

معارك الصحافيين

وإلى معارك الصحافيين وعودة جريدة «روزاليوسف» لمهاجمة «الأهرام» بقولها عنها يوم الأربعاء:

«تعرض عدد من الكتاب غير المعارضين لعمليات اختصار واسعة النطاق لكتاباتهم ومقالاتهم في جريدة «الاهرام»، ولم يفهم من سياقات الاختصار ما إذا كان الهدف تحريريا أم غير ذلك، في ضوء انتفاء العامل السياسي، وخاصة ان هؤلاء ليسوا من الكتاب الذين يأخذون مقالاتهم لينشروها في صحف اخرى مصحوبة بحملات انتقاد للاهرام.

من بين الكتاب الذين تعرضوا للاختصار، رغم انه يكتب كل اسبوعين، الدكتور عمرو عبدالسميع، في مقاله المنشور امس، وهو ما يتزامن مع حملته الانتقادية لبرنامج حزب العدالة والحرية الذي يؤسسه الدكتور أسامة الغزالي حرب، والدكتور فوزي فهمي الرئيس السابق لأكاديمية الفنون، وعضو مجلس الشورى، والدكتور عبدالمنعم سعيد رئيس مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بـ«الأهرام»، وآخرون.

يحدث هذا في الوقت الذي تتم فيه اضافة اسماء من الكتاب، في اطار ما يسمى بعملية التطوير، ومن بينهم عبداللطيف المناوي رئيس قطاع الاخبار، حيث يواصل انتقاد عدد من الكتاب الذين يه